جمهورية العراق
وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء

CSO
Central Statistical Organization IRAQ

جمهورية العراق
وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء

CSO

Central Statistical Organization **IRAQ**

تقرير
اهداف التنمية المستدامة
2018

SDG

قسم
إحصاءات التنمية البشرية

ت	المحتويات	رقم الصفحة
1	المحتويات	
2	مقدمة	1
3	مفهوم التنمية المستدامة	1
4	المنهجية	2
5	أهم أهداف التنمية المستدامة (المياه ، الغذاء ، الصحة ، المأوى والخدمات ، الدخل)	3
6	الإطار المؤسساتي والقانوني للتنمية المستدامة	4
7	متطلبات تحقيق التنمية المستدامة	4
	الصعيد السياسي	4
	الصعيد الاجتماعي	4
	الصعيد الاقتصادي	5
	الصعيد البيئي	5
8	التحديات والصعوبات نحو تحقيق التنمية المستدامة	5
9	دور تقنية المعلومات في تحقيق التنمية المستدامة	6
10	الإنجازات التي تحققت بإتجاه التنمية المستدامة	6
11	واقع التنمية البشرية	7
12	واقع القطاعات الاقتصادية	8
13	الوضع البيئي	8
14	الخصائص الطبيعية للعراق	8
15	اللغات	9
16	التنوع العرقي والديني	10
17	**الهدف الأول : القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان**	
18	مؤشرات الهدف الأول	13-12
19	**الهدف الثاني : القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة**	
20	مؤشرات الهدف الثاني	15-13
21	**الهدف الثالث : ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار**	
22	مؤشرات الهدف الثالث	16-15
23	**الهدف الرابع : ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع**	
24	مؤشرات الهدف الرابع	17-16

25	**الهدف الخامس : تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات**	
26	مؤشرات الهدف الخامس	19-18
27	**الهدف السادس : ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة**	
28	مؤشرات الهدف السادس	21-20
29	**الهدف السابع : ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة**	
30	مؤشرات الهدف السابع	22-21
31	**الهدف الثامن : تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع**	
32	مؤشرات الهدف الثامن	24-23
33	**الهدف التاسع : إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع وتشجيع الابتكار**	
34	مؤشرات الهدف التاسع	26-25
35	**الهدف العاشر : الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها**	
36	مؤشرات الهدف العاشر	26
37	**الهدف الحادي عشر : جعْل المدن والمستوطنات البشرية مستدامة وشاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود**	
38	مؤشرات الهدف الحادي عشر	*28-27*
39	**الهدف الثاني عشر : ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة**	
40	مؤشرات الهدف الثاني عشر	*29-28*
41	**الهدف الثالث عشر : اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره**	
42	مؤشرات الهدف الثالث عشر	30-29
43	**الهدف الرابع عشر : حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة**	
44	مؤشرات الهدف الرابع عشر	30
45	**الهدف الخامس عشر : حماية النظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي**	
46	مؤشرات الهدف الخامس عشر	31
47	**الهدف السادس عشر : التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات**	

48	مؤشرات الهدف السادس عشر	32
49	**الهدف السابع عشر : تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة**	
50	مؤشرات الهدف السابع عشر	34-33

ت	فهرس الجداول	رقم الصفحة
1	جدول (1) :عدد المدارس الابتدائية والثانوية (الحكومية ، الأهلية) خلال الفترة (2014/ 2015 ، 2018/2017)	7
2	جدول (2) : أقسام سطح العراق	9
3	جدول (3) : السكان المخدومين بشبكات ومحطات المجاري	20

ت	فهرس الأشكال	رقم الصفحة
1	شكل (1) : التعليم المنظم الذي يسبق التعليم الرسمي	17
2	شكل (2) : الأفراد الحائزين على هواتف نقالة	19
3	شكل (3) : معدل البطالة حسب الجنس لسنة 2016	24
4	شكل (4) : النفايات الصلبة الحضرية التي تجمع بإنتظام	27

المقدمة

تهدف التنمية المستدامة إلى تحسين حياة كل شعوب العالم دون استنزاف للموارد الطبيعية وعدم الإجحاف بحق الأجيال القادمة. وفي هذا الإطار تسعى الحكومة العراقية لجعل التنمية المستدامة بيئة صحية لنمو اقتصادي مزدهر وعدالة اجتماعية تحقيقاً للسلام وحياة أفضل للأجيال الحاضرة والقادمة.

يستعرض تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2018 ، التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف السبعة عشر في السنة الثالثة من تنفيذ خطة التنمية المستدامة. ويستند التقرير إلى أحدث البيانات المتاحة لدى الجهاز المركزي للإحصاء والوزارات ذات العلاقة وذلك لوضع إطار يحدد المواضيع الأساسية ذات الأولوية والإجراءات التي يتطلب اتخاذها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي نحو تحقيق تنمية مستدامة على مدى السنوات القادمة.

ويعتبر هذا التقرير هو الثالث الذي يتناول التنمية المستدامة في العراق ويهدف إلى تحديد القوى المؤثرة في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. كما يهدف التقرير إلى إبراز الجهود التي قامت بها الجهات ذات العلاقة في المجالات المختلفة خلال السنوات الماضية إضافة إلى شرح عن التحديات التي تواجهها والآليات المقترحة للسير باتجاه التنمية المستدامة في العراق للسنوات القادمة ضمن الإمكانيات المتاحة.

مفهوم التنمية المستدامة

التنمية المستدامة هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط ان تلبي احتياجات الحاضردون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها.

ويواجه العالم خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي كما تتطلب التنمية المستدامة تحسين ظروف المعيشة لجميع الناس دون زيادة في استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل

وتجرى التنمية المستدامة في ثلاثة مجالات رئيسة هي النمو الاقتصادي وحفظ الموارد الطبيعية وبيئة التنمية الاجتماعية .

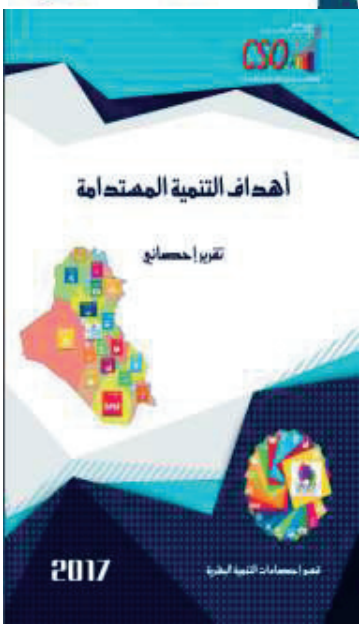

المنهجية

يستعرض هذا التقرير الإحصائي الثالث الذي يصدره قسم إحصاءات التنمية البشرية الوضع الحالي للتنمية المستدامة في العراق إحصائياً بإستخدام بيانات إحصائية متوفرة في المصادر الوطنية مستكملاً للتقارير السابقة التي بدأت بتقرير الأهداف التنموية للالفية في العراق **2014** ونظرة لما بعد عام **2015** وحلقة مكملة لما سترصده التقارير اللاحقة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة حسب المستويات الثلاث لتوافر البيانات والتركيز على توفير البيانات غير المنشورة أو المحتسبة ويسعى الى رصد التقدم المحرز والإتجاهات والفجوات القائمة والفرص المتاحة لأهداف التنمية المستدامة خلال الثلاث سنوات الماضية منذ إقرار الأهداف سنة **2015** كما يوفر التقرير بيانات مهمة وأداة لصناع السياسات لإستخدامها في تحديد الغايات ورسم السياسات وكذلك رصد التقدم والإبلاغ عنه .

أهم أهداف التنمية المستدامة

المياه

تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى ضمان إمداد كافٍ من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية. بينما الاستدامة الاجتماعية تهدف إلى تأمين الحصول على المياه في المناطق كافة للاستعمال المنزلي والمشاريع الزراعية الصغيرة لغالبية فئات المجتمع وخاصة المجتمعات الفقيرة. أما الاستدامة البيئية فتهدف إلى ضمان الحماية الكافية للتجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجية .

الغذاء

تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي المحلي بينما الاستدامة الاجتماعية تهدف إلى تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي . أما الاستدامة البيئية فتهدف إلى ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه .

الصحة

تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل. بينما الاستدامة الاجتماعية تهدف الى فرض معايير الهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة. أما الاستدامة البيئية فتهدف إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة ..

المأوى والخدمات

تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الأمثل لموارد البناء ونظم المواصلات. بينما الاستدامة الاجتماعية تهدف الى ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة. أما الاستدامة البيئية فتهدف إلى ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية .

الدخل

تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي بينما الاستدامة الاجتماعية تهدف إلى دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي . أما الاستدامة البيئية فتهدف إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين العام والخاص وتهدف ايضا الى الزيادة في الدخل الفردي لتحقيق الرفاه الاجتماعي .

الإطار المؤسساتي والقانوني للتنمية المستدامة

عملت الحكومة العراقية على وضع الاستراتيجيات الوطنية لإدارة التنمية في العراق رغم الصعوبات والمعوقات المتعددة فإن الرؤيا هي حماية البيئة والعمل نحو تحقيق التنمية المستدامة. لقد وضعت الحكومة القواعد والأسس القانونية للسلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية والمؤسسات المدنية المسؤولة عن تقديم الخدمات الجمهور.

متطلبات تحقيق التنمية المستدامة

من أجل تحقيق التنمية المستدامة فإن الحكومة تطالب المجتمع الدولي ببذل جهود إضافية لمساعدة الشعب على مختلف الأصعدة منها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية .

على الصعيد السياسي

١.تركيز الجهود الدولية نحو تعزيز قدرات المؤسسات ذات العلاقة لمساعدتها على مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية.

٢.زيادة الدعم الفني والمالي للسلطة الوطنية لتطوير خطة شاملة لبناء المؤسسات والنهوض بالمجتمع .

على الصعيد الاجتماعي

١. دعم خطط العمل والبرامج الوطنية للتخفيف من حدة الفقر وزيادة دخل الفرد وتعزيز دور المرأة.

٢. بناء القدرات ودعم الشباب وإعطاء أهمية أكبر للتعليم المهني والتدريب الملائم والإدارة السليمة للمصادر البشرية.

٣. التركيز على تقوية قدرات المؤسسات العاملة في مجال التنمية الاجتماعية وتعزيز دور المؤسسات غير الحكومية والقطاع الخاص.

٤. المساعدة على نقل وتوطين التكنولوجيا الملائمة وتطوير القدرات في مجال البحث العلمي والاستفادة من الدعم الفني المتاح من المؤسسات والمنظمات الدولية في هذا المجال.

٥. تقوية الروابط مع المؤسسات الدولية ووكالات التمويل ومؤسسات الأمم المتحدة ذات العلاقة بالتنمية الاجتماعية.

٦. دعم المؤسسات الصحية والتعليمية والخدمات الاجتماعية مادياً وفنياً لكي تتمكن من القيام بمهامها لخدمة المجتمع المحلي.

٧. دعم حملات التوعية لشرح أهداف التنمية المستدامة في المدارس والجامعات والمجتمعات المحلية.

على الصعيد الاقتصادي

١. تكثيف الجهود الإقليمية والدولية لإعادة بناء البنية الاقتصادية التي دمرتها الحروب .
٢. دعم القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة والتجارة والسياحة من خلال زيادة المساعدات الفنية والمادية.
٣. المساعدة في خلق بيئة ملائمة لجذب المستثمرين في مختلف القطاعات .
٤. تعزيز دور الإدارة الاقتصادية لمؤسسات السلطة الوطنية من خلال تطوير قدرات الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة.

على الصعيد البيئي

١. دعم الإستراتيجية البيئية لحماية المصادر الطبيعية من جميع مصادر التلوث لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية بطريقة بيئية مستدامة.
٢. ضرورة إدارة وتطوير الموارد المائية في الحاضر والمستقبل ودعم جهود تنمية مصادر المياه المتجددة وغيرالمتجددة والعمل على تطوير تقنيات جديدة لتجميع مياه الأمطار وإعادة الاستخدام للمياه العادمة.
٣. المساعدة في نقل تكنولوجيا صديقة للبيئة في مختلف المجالات كالزراعة والصناعة وتشجيع آليات وتقنيات الإنتاج الآمن والنظيف.
٤. المساعدة في وضع أسس سليمة للتخطيط العمراني بما يضمن الاستخدام الأمثل للمصادر الطبيعية وتجنب الإضرار بالبيئة.
٥. دعم خطط الحد من تلوث الهواء والماء والتربة وذلك بوضع إجراءات للتقليل من التلوث الصناعي
ومصادر التلوث الأخرى.
٦. العمل على حماية البيئة المائية والطمر الصحي للنفايات الصلبة والعمل على توسيع شبكات الصرف
الصحي وإصلاح الشبكات القائمة.

التحديات والصعوبات نحو تحقيق التنمية المستدامة

يواجه العراق تحديات وصعوبات كبيرة نحو تحقيق التنمية المستدامة حيث تشكل الازمات الاقتصادية عقبة في تحقيق التنمية مما أدى ذلك الى زيادة الأضرار بالبيئة والعمل على زعزعة الاستقرار في البلاد. لذا فإن إيجاد بيئة موائمة على المستوى الإقليمي والوطني لدعم الجهود الراهنة لتحقيق السلام والاستقرار على أسس عادلة هو من أهم المتطلبات لتحقيق التنمية المستدامة.
كما وأن التخفيف من حدة الفقر والبطالة وتحسين مستوى التعليم والوضع الصحي في ظل ندرة الموارد المالية تمثل أهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في العراق.

دور تقنية المعلومات في تحقيق التنمية المستدامة

تستطيع تقنية المعلومات أن تلعب دوراً مهماً في التنمية المستدامة ، إذ يمكن تسخير الإمكانات التي توفرها تقنية المعلومات من أجل إحلال تنمية مستدامة اقتصادية واجتماعية وبيئية وذلك من خلال تعزيز التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة كما يلي:-

١. تعزيز أنشطة البحث والتطوير لتعزيز تكنولوجيا المواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الحيوية واعتماد الآليات القابلة للاستدامة.
٢. تحسين أداء المؤسسات الخاصة من خلال مدخلات معينة مستندة إلى التكنولوجيات الحديثة فضلاً عن استحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا.
٣. تعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الاقتصاد القائم على المعرفة ولاسيّما أن بناء القدرات هو الوسيلة الوحيدة لتعزيز التنافسية وزيادة النمو الاقتصادي وتوليد فرص عمل جديدة وتقليص الفقر.
٤. وضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي بحيث يتم إدماج التكنولوجيات الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية مع العمل على تحقيق أهداف عالمية كأهداف التنمية المستدامة.
٥. إعداد سياسات وطنية للابتكار واستراتيجيات جديدة للتكنولوجيا مع التركيز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الإنجازات التي تحققت باتجاه التنمية المستدامة

عملت الحكومة العراقية جاهدة ومن خلال وضع خطة وطنية شاملة وخطط عمل قطاعية في اتجاه تحقيق التنمية المستدامة شملت مختلف القطاعات كالصحة والتعليم والزراعة والصناعة والتجارة والبيئة والرفاه الاجتماعي والبناء المؤسساتي .

في مجال الصحة لم تحقق الحكومة إنجازات في البنى التحتية الصحية وخاصة مراكز الرعاية الصحية الأولية حيث بلغ عددها (2658) مركز رعاية صحي أولي في سنة 2017 في حين كان عدد المراكز أعلى في السنتين السابقتين حيث بلغ (2680) مركز رعاية صحي أولي في سنة 2015 .

جدول (1) : عدد المدارس الابتدائية والثانوية (الحكومية ، الأهلية ، الدينية) خلال الفترة 2018/2017 – 2015/2014

الخصائص	عدد المدارس			
	2015/2014	2016/2015	2017/2016	2018/2017
المدارس الابتدائية				
الحكومية	10291	12353	13297	14901
الأهلية	459	589	696	1032
الدينية	29	31	31	32
المدارس الثانوية				
الحكومية	4475	–	5928	6630
الأهلية	438	–	636	813
الدينية	40	41	41	42

المصدر :- مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي / الجهاز المركزي للإحصاء

كما شهدت مؤسسات التعليم العالي تطوراً ملحوظاً تمثل في استخدام كليات علمية جديدة وإضافة مباني حديثة في معظم الجامعات العراقية.
كما لعبت المؤسسات الأهلية والمنظمات الغير حكومية دوراً هاماً في تنمية المجتمع المحلي وتقديم بعض الخدمات الأساسية كما تشارك تلك المؤسسات في زيادة الوعي لدى المواطنين.

واقع التنمية البشرية

استناداً إلى تقديرات السكان لدى الجهاز المركزي للإحصاء أن عدد السكان في العراق لسنة 2017 نحو 37,139.519 نسمة تشكل نسبة الذكور(50,5%) والاناث (49,5%) حيث يعيش (69,8 %) منهم في المناطق الحضرية و(30,2%) في المناطق الريفية وبمعدل نمو سنوي يصل إلى (2,61%) .

لقد أصبح وضع الخدمات الصحية ليس بمستوى الطموح نتيجة للاعتداءات الإرهابية على المحافظات نينوى والانبار وصلاح الدين وأدى ذلك الى تدمير البنى التحتية بما فيها المستشفيات والمراكز الصحية وبالمثل فإن قطاع التعليم يعاني أيضاً من صعوبات كثيرة تمثلت في تدمير المدارس.

يمثل هذا النمو السكاني في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة وزيادة نسبة البطالة والفقر التحدي الأساسي الذي يواجه تحقيق التنمية المستدامة في العراق حيث أصبح يعيش قرابة ربع السكان تقريبا تحت خط الفقر. كما أن نسبة البطالة لسنة 2016 تجاوزت (10,8%) من مجموع القوى العاملة في المجتمع العراقي .

واقع القطاعات الاقتصادية

إن جميع القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة والتجارة والسياحة والمواصلات والعمران قد تضررت بسبب الأزمات الاقتصادية وتراجع أسعار النفط إضافة إلى هجمات داعش الارهابية حيث تم تدمير معظم مقومات الاقتصاد العراقي.

فلقد انخفضت مساهمة القطاع الزراعي لإجمالي الناتج المحلي من (4.9%) إلى (3.8%) خلال الفترة من 2014 - 2016.

وفي نفس الوقت تشكل نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2016(2%) فقط وهي نسبة قليلة تعكس ضعف دور هذا القطاع في اقتصاد البلد . وبالمثل فإن قطاع التجارة والذي كان يلعب دوراً متميزاً بالنسبة للاقتصاد فلا تزال مساهمته متواضعة حيث يشكل (9,6%) فقط من الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2016 حسب بيانات مديرية الحسابات القومية في الجهاز المركزي للإحصاء .

الوضع البيئي

إن الوضع البيئي الحالي المتردي قد نتج عن تدمير متعمد من قبل تنظيمات داعش الارهابية والذي شمل تدمير البنية التحتية لقطاع البيئة بما في ذلك طمر النفايات الخطرة والسامة في الأراضي العراقية نتيجة العمليات العسكرية المتكررة في داخل الأراضي العراقية وتدمير شبكات وأحواض الصرف الصحي وشبكات وآبار المياه إضافة إلى الاستنزاف المستمر للمصادر الطبيعية.

وخصوصاً المياه مما أدى إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد للمياه إلى (374لتر/يوم) لسنة 2015 وعاد وارتفع سنة 2016 الى (379 لتر/يوم) . حيث ان توفير المياه له آثار على الصحة العامة والتنوع الحيوي في العراق .

الخصائص الطبيعية للعراق

- تبلغ مساحة جمهورية العراق (435052) كيلو متراً مربعاً .
- يحتل العراق موقعاً محورياً في منطقة الشرق الأوسط تحدها من الشرق إيران ومن الشمال تركيا ومن الغرب سوريا والأردن ومن الجنوب السعودية والكويت ويمتلك البلد صحراء قاحلة تقع إلى الغرب من نهر الفرات ووادياً عريضاً بين نهري دجلة والفرات وجبالاً في شمال شرق البلد وأن نهري دجلة والفرات يصبان في شط العرب قرب الخليج العربي ويوفران مساحة واسعة من الأراضي الخصبة.
- يقع العراق ضمن المنطقة المعتدلة الشمالية إلا أن مناخه قاري شبه مداري وأمطاره تشبه في نظامها مناخ البحر الأبيض المتوسط حيث تسقط معظم أمطاره في فصل الشتاء وكذلك الخريف والربيع وتنعدم صيفا.

❖ جدول (2) : أقسام سطح العراق

التفاصيل	%	المساحة (ك م2)
السهول (بضمنها الأهوار والبحيرات)	30.5	132500
الأراضي المتموجة	9.7	42000
الجبال	21.1	92000
الصحاري	38.7	168552
المجموع	100	435052

المصدر / المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2014-2016

❖ بلغ عدد سكان العراق (38) مليون نسمة حسب إسقاطات السكان لسنة 2018 ويبلغ عدد السكان الذكور منهم (19,3) مليون نسمة بينما بلغ عدد السكان الآناث (18,8) مليون نسمة حيث تشكل نسبة الآناث (49%) من مجموع السكان .

❖ بلغ معدل الخصوبة (3,9) لعام 2018 وبلغ متوسط حجم الأسرة (6,0) حسب نتائج مسح التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة للأسرة في العراق لسنة 2016 .

❖ كوردستان العراق :- هو إقليم عراقي يضم محافظات (السليمانية وأربيل ودهوك) ويقع شمال البلاد ويتمتع بحكم ذاتي تحده إيران من الشرق وتركيا من الشمال وسوريا إلى الغرب وبقية مناطق العراق من الجنوب ، العاصمة الإقليمية هي محافظة أربيل وتخضع المنطقة رسميا إلى حكومة إقليم كوردستان ويعود إنشاء الإقليم إلى معاهدة الحكم الذاتي في مارس 1970.

اللغات

١- أقر الدستور العراقي اللغة العربية واللغة الكردية لغات رسمية للعراق ويضمن كذلك حق العراقيين بتعليم أبنائهم باللغة الأم كالتركمانية والسريانية والأرمنية في المؤسسات التعليمية الحكومية وفقاً للضوابط التربوية أو بأية لغة أخرى في المؤسسات التعليمية الخاصة.

٢- احتراماً للتنوع القومي أو اللغوي في العراق وتأكيداً للبعد الإنساني لحضاراته في عهده الاتحادي الجديد ومن أجل تمكين المكونات الأساسية للعراق من التعبير الحر عن حاجاتها ومتطلباتها بلغاتها الأصلية صدر قانون اللغات الرسمية رقم 7 لعام 2014.

التنوع العرقي والديني

يتميز العراق مثل باقي دول المشرق العربي بتنوع عرقي وديني ويشكل العرب الغالبية العظمى فيه يليهم الأكراد ثم التركمان ومن ثم تليهم مجموعات عرقية أصغر كالكلداني والسريان والأشوريين.

يضمن الدستور العراقي الحفاظ على الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي، كما ويضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الأفراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية، كالمسيحيين، والايزيديين، والصابئة المندائيين.

ان الدستور العراقي يكفل ممارسة الحريات للجميع دون تمييز من خلال توفير ضمانات وافية وفعالة لحرية الفكر والوجدان والدين والمعتقد بطرق منها إتاحة سبل انتصاف فعالة في الحالات التي يُنتهك فيها الحق في حرية الفكر أو الوجدان أو الدين أو المعتقد، أو الحق في ممارسة المرء لشعائره الدينية بحرية.

كفل الدستور العراقي العتبات المقدسة والمقامات الدينية (كيانات دينية وحضارية) وتؤكد صيانة حرمتها وضمان ممارسة الشعائر بحرية فيها.

يتمتع العراقيون بالمساواة أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الراي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي وذلك وفق ما نصت عليه المادة ١٤ من دستور العراق لعام ٢٠٠٥، وكفل الدستور العراقي الحرية بالتزام المواطنين بأحوالهم الشخصية حسب دياناتهم أو مذاهبهم ومعتقداتهم أو اختياراتهم.

الأهداف
الغايات
المؤشرات

الهدف الأول	القضاء على الفقر بكافة أشكاله في كل مكان	

يتمثل جوهر التنمية المستدامة في تزويد افراد المجتمع بالدعم الذي يحتاجونه بغية القضاء او الحد من جميع مظاهر الفقر من خلال استراتيجية مترابطة بما في ذلك تعزيز نظم الحماية الاجتماعية وتوفير العمالة اللائقة وبناء قدرة الفقراء على الصمود.

وعلى ضوء ذلك وضعت خطة وطنية لإستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق (2018- 2022) تسعى الى تحسين أوضاع الفقراء وانتشالهم من حالة الفقر سواء من خلال تحسين دخولهم او من خلال تحسين فرص وصولهم الى الخدمات ذات النوعية المناسبة وتستهدف الإستراتيجية خفض نسبة الفقر في البلاد بمقدار (25%) حتى عام 2022 من خلال الإسهام في تحسين المستوى التعليمي والأوضاع الصحية والمعيشية والحماية من المخاطر والتمكين من أجل تحويل الفقراء الى منتجين مندمجين اقتصادياً واجتماعياً .

تحتاج الحكومة الى وقفة جادة أزاء ارتفاع مستويات الفقر متعدد الأبعاد والناجم عن الأزمات المتلاحقة والنزاعات المسلحة وما رافقها من إرهاب وعنف ونزوح سكاني

الغاية 1.A ضمان تعبئة كبيرة من الموارد من مجموعة متنوعة من المصادر من خلال التعاون الإنمائي المعزز وذلك لتوفير وسائل كافية يمكن التنبؤ بها للبلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نموا لتنفيذ برامج وسياسات للقضاء على الفقر في جميع الأبعاد

1-1-A النسبة المئوية من الموارد التي تخصصها الحكومة مباشرة لبرامج الحد من الفقر

تعد استراتيجية التخفيف من الفقر وثيقة ريادية في اطار تخفيف الفقر متعدد الابعاد في العراق من خلال محاصرة كل بعد من ابعاده وعلاج مفاصله وفق محصلات ومخرجات وانشطة تم تحديدها بين طيات تلك الوثيقة ولتحقيق هدف الاستراتيجية العام لتخفيف الفقر تم تخصيص (30) مليون دينار والتي تشكل ما نسبته (0.1) من اجمالي الموازنة الاستثمارية لعام 2018.

1-2-B الانفاق على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية) كنسبة مئوية من إجمالي الانفاق الحكومي

بلغت نسبة الانفاق العام على التعليم من إجمالي الانفاق الحكومي (26.0 ، 22.9%) للسنوات 2015 و2016 على التوالي بمعدل انخفاض (11.9%). وبلغت نسبة الانفاق العام على الصحة من إجمالي الانفاق الحكومي (11.2 ، 10.8%) للسنوات 2015 و2016 على التوالي بمعدل انخفاض (3.6%) ويعزى سبب الانخفاض الى عجز الميزانية بسبب انخفاض أسعار النفط بينما بلغت نسبة نفقات الحماية الاجتماعية الى الانفاق الجاري (1.0 ، 2.9%) للسنوات 2015 و2016 على التوالي في حين بلغت نسبة نفقات الحماية الاجتماعية الى مجموع الانفاق (0.68 ، 2.20%) لنفس السنوات.

الغاية 1.3 تنفيذ النظم وتدابير الحماية الاجتماعية الملائمة وطنياً للجميع بحلول عام 2030 وتحقيق تغطية كبيرة من الفقراء

1-3-1 النسبة المئوية من السكان الذين تشملهم الحدود الدنيا / النظم الخاصة بالحماية الاجتماعية مصنفين بحسب الجنس مع التمييز بين الأطفال والعاطلين عن العمل والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة للحوامل/ الأطفال حديثي الولادة وضحايا إصابات العمل والفقراء والضعفاء

بلغ عدد الرجال المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية (690120) والنساء المشمولات (414454) لسنة 2017 حسب بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في زيادة واضحة عن المشمولين في سنة 2016 للرجال (492202) مشمول وللنساء في نفس السنة (413571) .

وفي سياق الإصابات المهنية للعمل فقد سجلت شعب الطوارئ في المستشفيات الحكومية على مستوى المحافظات عدا إقليم كردستان في سنة 2017 (3098) حالة إصابة مهنية في حين سجلت سنة 2014 زيادة ملحوظة في عدد الإصابات المهنية فقد بلغت (7147) حالة إصابة مهنية .

الهدف الثاني	القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة	

يتناول الهدف الثاني حاجة الفرد الأساسية للحصول على غذاء صحي تغذوي والوسائل التي يمكن من خلالها تأمين هذه الحاجة على نحو مستدام للجميع. ولايمكن التصدي لمعالجة الجوع بزيادة انتاج الأغذية وحدها ولكن من خلال جعل الأسواق تعمل بشكل جيد ، وزيادة دخول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ، والوصول الى التكنولوجيا والأراضي والاستثمارات الإضافية كل ذلك له دور في خلق قطاع زراعي نشط ومنتج يضمن الأمن الغذائي .

حيث يؤثر سوء التغذية على عدد من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات ونلاحظ هناك عدد من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من التقزم او الهزال او زيادة الوزن وكلها مظاهر تعبر عن سوء التغذية وتزيد هذه المؤشرات من خطر تعرض الأطفال للوفاة وتهدد نموهم الطبيعي وتزيد من ضعفهم أمام الامراض في مستقبل حياتهم .

الغاية 2.1 بحلول عام 2030، القضاء على الجوع وضمان حصول جميع الناس ولا سيما الفقراء بما في ذلك الأطفال الرضع لكمية آمنة ومغذية وكافية من الطعام على مدار السنة

2-1-1 معدل انتشار نقص التغذية

بينت نتائج مسح التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة للأسر في العراق لسنة 2016 أن معدل إنتشار نقص التغذية بلغ (2,5) .

الغاية 2.2 بحلول عام 2030، وضع حد لجميع أشكال سوء التغذية بما في ذلك ما يتحقق بحلول 2025، والأهداف المتفق عليها دوليا بشأن التقزم والهزال بين الأطفال دون سن ٥ سنوات من العمر وتلبية الاحتياجات الغذائية للمراهقات والحوامل والمرضعات وكبار السن

2-2-1 معدل انتشار توقف النمو (الطول بالنسبة للعمر (< -2) نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة

بينت نتائج مسح التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة للأسر في العراق لسنة 2016 أن معدل إنتشار توقف النمو بلغ (16,6) .

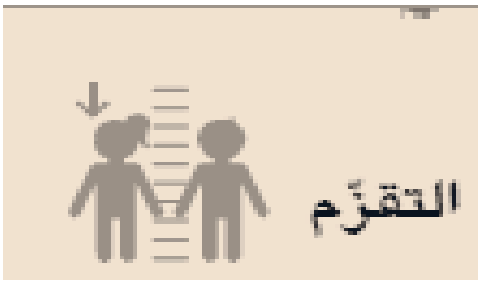

يستطيع العراق من خلال معالجة القضايا المرتبطة بالجوع والتغذية بما في ذلك الأمن الغذائي والفقر والصحة والإنتاج الزراعي ضمان حق الجميع في الحصول على أمن انساني ممكن للفئات الأكثر فقراً وهشاشة .

2-2-2 معدل انتشار سوء التغذية (الوزن بالنسبة للطول (>+2) أو (<-2) نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة مصنفين حسب النوع (الهزال وزيادة الوزن)

بينت نتائج مسح التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة للأسر في العراق لسنة 2016 أن معدل إنتشار سوء التغذية بلغ (7,5) .

2-2-B إعانات الصادرات الزراعية

بلغت نسبة إعانات الصادرات الزراعية لسنة 2017(52486497600) دينار حسب بيانات وزارة التجارة / الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية العراقية وهي أقل بكثير من إعانات سنة 2016 (73838120160) دينار وقد شكل توفير بيانات عن هذا المؤشر قفزة نوعية على مستوى توفير البيانات من المستوى الثالث (غير متوفر وغير منشور ويحتاج الى دراسة أو إجراء مسح) الى المستوى الأول (متوفر ومنشور) .

الهدف الثالث	ضمان العيش الصحي وتعزيز رفاه الجميع من كل الأعمار	

يركز الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة على الصحة من خلال (13) غاية منها (4) غايات مدرجة كوسائل تنفيذ ويبلغ العدد الإجمالي للمؤشرات (26) مؤشر تقيس النتائج الصحية والمحددات المباشرة للصحة أو تقديم الخدمات الصحية وعلى مدار السنوات الماضية شهدت الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل تحسناً كبيراً وإنخفضت معدلات الإصابة بالأمراض المعدية وكذلك شأن الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض المعدية وجرى النهوض بالخدمات الصحية من خلال تحسين رعاية الأمومة والرعاية الإنجابية من خلال النشاطات التي تنفذها وزارة الصحة .

الغاية 3.1 بحلول عام 2030، الحد من نسبة وفيات الأمهات العالمية إلى أقل من 70 لكل 100000 ولادة

3-1-1 نسبة وفيات الأمهات (لكل 100000 مولود حي)

انخفضت نسبة وفيات الأمهات (لكل 100000 مولود حي) في سنة 2017 (31%) مقارنة بعام 2016 حيث بلغت (36%) .

3-1-2 نسبة الولادات بإشراف العاملين الصحيين المهرة

بلغت نسبة الولادات التي تجري بإشراف ذوي الإختصاص (93,7%) في سنة 2017 .

على الرغم من تحسن بعض المؤشرات الصحية يتطلب الواقع الصحي في العراق تحسين وتحديث النظام الصحي وكذلك تطوير آليات تقديم الخدمات الصحية وذلك في ضل تراجع مستوى الخدمات الصحية وضعف إنتشارها وعجزها عن تلبية الإحتياجات الحقيقية للسكان .

الهدف الرابع	ضمان تعليم شامل وعادل ذي جودة وتعزيز فرص التعليم المستمر للجميع	

يرمي هذا الهدف الى ضمان حصول جميع أفراد المجتمع على التعليم الجيد وإتاحة الفرص للتعلم مدى الحياة .

يستدعي التعليم الجيد توفير الأبنية والمستلزمات اللازمة لإستيعاب الأعداد المستهدفة من التلاميذ وكذلك تحسين كفاءة النظام التعليمي وإعادة الحياة للمؤسسات التربوية التي تضررت من الإرهاب .

4-2-2 معدل المشاركة في التعلم المنظم (قبل سنة واحدة من عمر الإلتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي)

بلغ معدل المشاركة الإجمالي في التعليم المنظم وهو التعليم الذي يسبق الإلتحاق بالتعليم الرسمي (التعليم الابتدائي) (14,6) للعام 2015 ، كان نصيب الاناث منها (14,4) والذكور (14,8) بإستثناء محافظات إقليم كردستان .

شكل (1) : التعليم المنظم الذي يسبق التعليم الرسمي

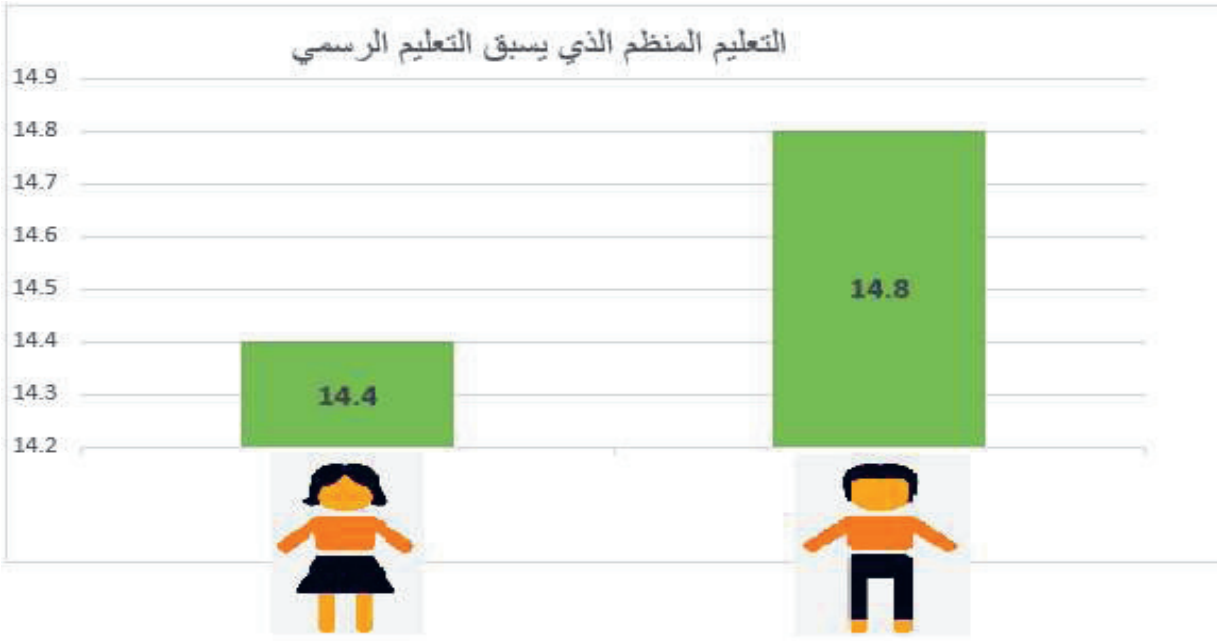

المصدر :- مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي / الجهاز المركزي للإحصاء

الهدف الخامس	تحقيق المساواة حسب النوع الاجتماعي وتمكين كافة النساء والبنات	

يتطلب تحقيق هذا الهدف بذل جهود كبيرة وتوسيع النشاطات بغية تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات بما في ذلك في مجال توفير الأطر القانونية اللازمة للتصدي للتمييز القائم على نوع الجنس والمتأصل في كثير من الأحيان الى المواقف الذكورية التسلطية والمعايير والعادات والتقاليد الاجتماعية المرتبطة بها .

الغاية 5.5 ضمان المشاركة النسائية الفعالة وتكافؤ الفرص القيادية على جميع مستويات صنع القرار في المجالات السياسية والاقتصادية والعامة

5-5-1 نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية والحكومات المحلية

بلغ عدد المقاعد التي تشغلها النساء في مجلس النواب (البرلمان الوطني) في سنة 2018(83) مقعد حسب نتائج التجربة الانتخابية التي أجريت مؤخراً من مجموع عدد المقاعد البالغ 329 مقعد أي بنسبة (25.2%) أما في سنة 2014 فكانت النسبة (25.3%) .

5-5-2 نسبة النساء في المناصب الإدارية

بلغت نسبة النساء في المناصب الإدارية (22,6%) في سنة 2012 حسب نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق .

الغاية 5.B تعزيز استخدام تمكين التكنولوجيا وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تعزيز تمكين النساء

5-1-B نسبة الأفراد الحائزين على هواتف نقالة / خلوية حسب الجنس

بلغت نسبة الأفراد الذين يمتلكون هواتف خلوية / هواتف نقالة الذكور (60,10) والاناث (39,90) في سنة 2014 .

شكل (2) : الأفراد الحائزين على هواتف نقالة

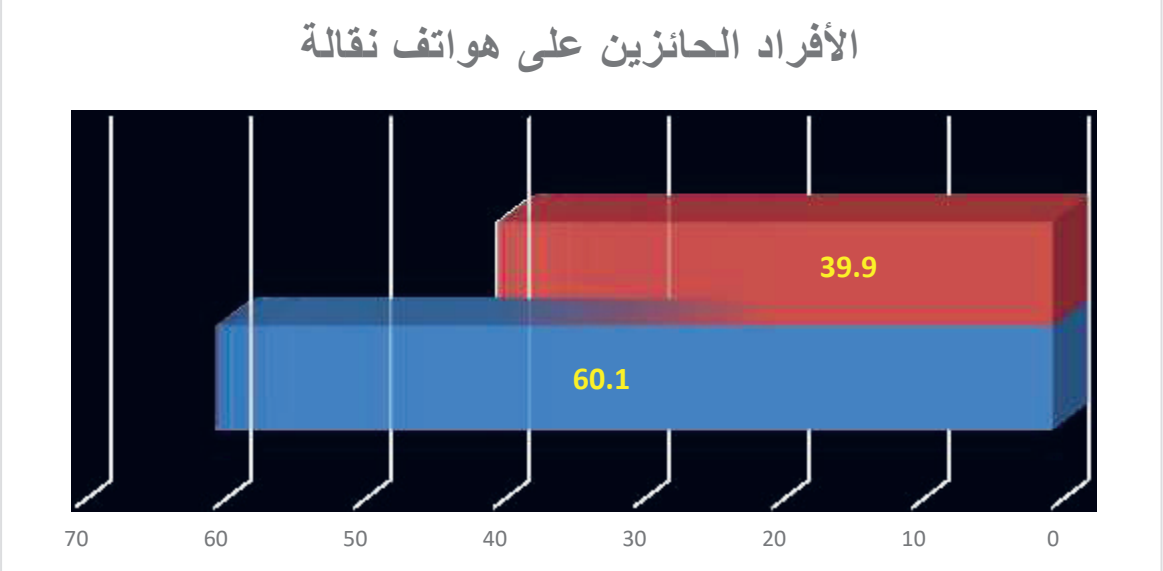

المصدر :- مديرية إحصاءات النقل والاتصالات / الجهاز المركزي للإحصاء

ماتزال فجوة النوع الاجتماعي تقوض أسس البناء التنموي بسبب الأعراف والتقاليد المجتمعية النمطية وهيمنة الثقافة الذكورية المتجذرة وإنعكاسات ذلك على ضعف مشاركة المرأة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

الهدف السادس	ضمان توفر واستدامة إدارة المياه والصرف الصحي للجميع	

الغاية 6.1 بحلول عام 2030، تحقيق النفاذ الشامل والعادل على مياه الشرب المأمونة وبأسعار معقولة للجميع

6-1-1 النسبة المئوية للسكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة

بلغت النسبة المئوية للسكان المستفيدين من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة آمنة لسنة 2018 (96%) في الحضر و(87%) بالريف حسب نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2018 في حين سجل سنة 2015 أعلى نسبة (85.4%) ويعزى ذلك الى عدم إنجاز المشاريع بسبب عدم إطلاق التخصيصات المالية المطلوبة لإنجاز تلك المشاريع حسب نتائج قسم الإحصاء البيئي / الجهاز المركزي للإحصاء .

وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب والمجهزة للسكان الكلي (م٣/يوم) لسنة 2015 حوالي (0,32) حسب بيانات قسم الإحصاء البيئي في الجهاز المركزي للإحصاء .

الغاية 6.2 بحلول عام 2030، تحقيق الوصول إلى المرافق الصحية الكافية والنظافة للجميع ونهاية التغوط في العراء مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات

6-2-1 النسبة المئوية للسكان الذين يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي بما فيها مرافق غسل اليدين بالصابون والمياه

تعتبر نسب السكان المخدومين (المستفيدين) من شبكات ومحطات المجاري للسنوات الثلاث السابقة حسب الجدول المبين أدناه أقل بكثير من نسبة السكان المستفيدين من خدمات الصرف الصحي لسنة 2016حيث كانت (96.1%) حسب نتائج مسح التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق 2016 وذلك بسبب الزيادة الحاصلة بأعداد السكان وتوقف أغلب المشاريع عن العمل وتشكل نسبة السكان المخدومين بخدمات المجاري الأساسية (94%) في الحضر و(86%) بالريف حسب نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2018 .

جدول (3) : السكان المخدومين بشبكات ومحطات المجاري

نسبة السكان المخدومين بشبكات ومحطات المجاري (2015 ، 2016 ، 2017)		
ت	السنة	القيمة
1	2015	**16.71**
2	2016	**16.26**
3	2017	**15.63**

المصدر :- وزارة الإعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة

للإستثمار أهمية كبيرة في تحسين البنى التحتية للمياه وتشجيع إدارة آمنة للمياه من المصدر الى المساكن وما من شأنه مساعدة السكان على إمدادات آمنة ومستدامة لمياه الشرب في المستقبل

6-5-1 درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية (0-100)

بلغت نسبة درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية حسب بيانات وزارة الموارد المائية العراقية (25.1) نسبة الى درجة التكامل من (100%) لسنة 2017.

الهدف السابع	ضمان حصول الجميع على الطاقة الحديثة والمستدامة والقابلة للإعتماد عليها وبأسعار معقولة	7 طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

الغاية 1-7 ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام 2030

من خلال تنفيذ مشاريع وزارة الكهرباء في قطاعات (الإنتاج ، النقل ، التوزيع ، السيطرة) ومراعاة الطبقات ذات الدخل المحدود في التعرفة الحالية لخدمة الكهرباء بلغ نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية (2542,7) (فرد / كيلو واط . ساعة) .

الغاية 7-2 تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة من مجموعة مصادر الطاقة العالمية بحلول عام 2030

تخطط وزارة الكهرباء لتجعل نسبة مساهمة الطاقة المنتجة منها (20%) من مجمل الطاقة المنتجة بعد سنة 2030 حيث أن هناك محطات بسعة (995) ميكاواط حالياً قيد الإنشاء ، كذلك بلغت نسبة القدرة المضافة من جراء التحول نحو استخدام الغاز بدلاً من الوقود السائل في المحطات الغازية (441,7) ميكاواط .

الغاية 7-A تعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول الى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة بما في ذلك تلك المتعلقة بالطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة وتكنولوجيا الوقود الأحفوري المتقدمة والأنظف وتشجيع الاستثمار في البنى التحتية للطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة بحلول عام 2030

بلغت سعة محطات الطاقة الشمسية قيد الإنشاء (695) ميكاواط ضمن خطة وزارة الكهرباء لتشجيع الإستثمار في إنشاء المحطات التي تعمل بالطاقة الشمسية .

7-b-1 نسبة الاستثمارات في مجال كفاءة استخدام الطاقة من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في التحويلات المالية للبنية التحتية والتكنولوجيا لخدمات التنمية المستدامة

بلغت الإستثمارات في مجال كفاءة استخدام الطاقة من الناتج المحلي الإجمالي (2.505) مليار دولاروعلى مدى (17) سنة في مجال تحسين كفاءة توليد الطاقة الكهربائية حسب بيانات وزارة الكهرباء العراقية لسنة 2017.

تسعى الحكومة العراقية الى تطوير قطاع الطاقة وتعزيز دور القطاع الخاص وحوكمة قطاع الكهرباء عبر تحسن كفاءة المنظومة الكهربائية وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمستهلكين

الهدف الثامن	تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل والدائم والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع	

الغاية 8.1 المحافظة على النمو الاقتصادي وفقا للظروف الوطنية وعلى وجه الخصوص ما لا يقل عن 7 في المائة من نمو الناتج المحلي الإجمالي سنويا في أقل البلدان نموا

8-1-1 معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

بلغ معدل النموفي متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (6,7) لسنة 2016 حسب بيانات تقارير مديرية الحسابات القومية .

8-1-b مجموع الإنفاق الحكومي في الحماية الاجتماعية وبرامج التوظيف كنسبة مئوية من الميزانيات الوطنية والناتج المحلي الإجمالي

بلغ مجموع الإنفاق الحكومي على برامج الحماية الاجتماعية (8,7) تريليون دينار من الموازنة الإجمالية الإتحادية لجمهورية العراق لسنة 2016 .

8-5-2 معدل البطالة بحسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة

تعد البطالة واحدة من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي نتيجة لضعف مستوى النشاط الإنتاجي والإستثماري حيث بلغت (10.8%) حسب نتائج مسح التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة للأسرة في العراق 2016 .

شكل (3) :- معدل البطالة حسب الجنس لسنة 2016

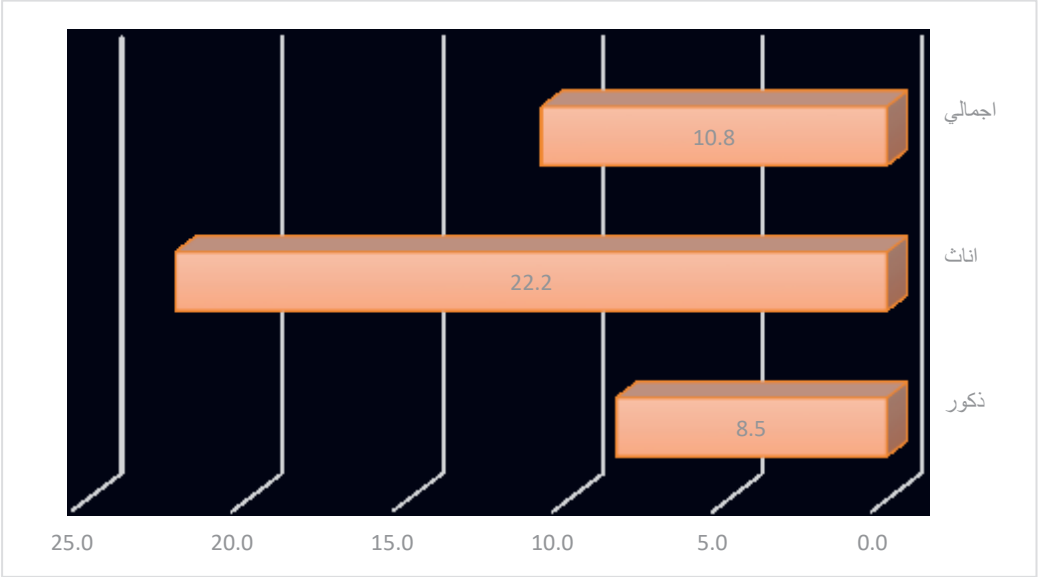

المصدر:- نتائج مسح التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة للأسرة في العراق 2016

ان تحقيق معدل نمو اقتصادي مناسب يتطلب استيعاب الشباب وتأطيرهم بالحياة العامة وتوفير فرص العمل اللائق لهم مما يقلل من معدلات البطالة والعمالة الناقصة

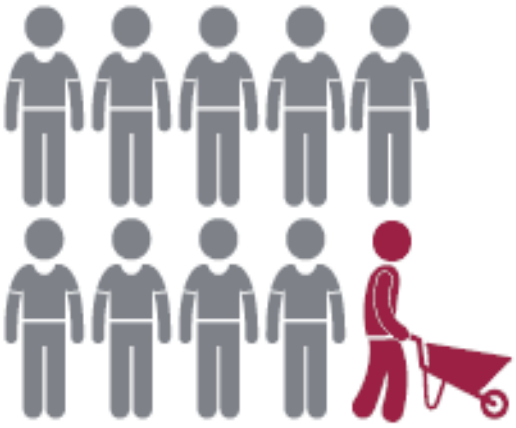

الهدف التاسع	بناء بنية تحتية مرنة وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتشجيع الابتكار	

يعمل العراق على إيجاد مصادر أخرى لتمويل مشاريع القطاع العام وإقتصار تمويل الموازنة الإستثمارية للمشاريع الإستراتيجية ودعم الصناعات وخصوصاً في المناطق المحررة

الغاية 9.2 تعزيزالتصنيع الشامل والمستدام بحلول عام 2030 وزيادة كبيرة في حصة الصناعة من العمالة والناتج المحلي الإجمالي وذلك تمشيا مع الظروف الوطنية ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نموا

9-2-1 القيمة المضافة من الصناعة التحويلية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وبحسب نصيب الفرد

بلغت مساهمة نشاط الصناعة التحويلية (2.2%) من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2016 حسب التقديرات الأولية الفصلية للناتج المحلي الإجمالي لسنة 2016.

الغاية 9.3 زيادة وصول الشركات الصناعية على نطاق صغيرعلى الخدمات المالية بما في ذلك الائتمان بأسعار معقولة وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق

9-3-1 النسبة المئوية لحصة الصناعات الصغيرة الحجم في مجموع القيمة المضافة من الصناعات

بلغت مساهمة الصناعات الصغيرة الحجم (30%) من إجمالي الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2016 حسب التقديرات الأولية السنوية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2016.

الغاية 9.C تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نموا بحلول عام 2020

9-1-C النسبة المئوية للسكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول، بحسب التكنولوجيا

بلغت النسبة المئوية للسكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول (22.7%) حسب بيانات مديرية إحصاءات النقل والإتصالات لسنة 2014 .

الهدف العاشر	خفض عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها	

من شأن العراق مواجهة جميع أنواع إنعدام المساواة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وخاصة إنعدام المساواة بين المناطق الحضرية والريفية وهذا يساعد في إتخاذ خطوات كبيرة نحو التنمية المستدامة للجميع

الغاية 10.2 تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الإثنية أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك بحلول عام 2030

10-2-1 نسبة السكان الذين يعيشون دون (50%) من متوسط الدخل مصنفة حسب العمر والجنس والأشخاص ذوي الإعاقة

بلغت نسبة السكان الذين يعيشون دون (50%) من متوسط الدخل (7%) في سنة 2014 وبلغت نسبة الذكور (25.7%) ونسبة الاناث (24.2%) .

الغاية 10.4 اعتماد سياسات ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجيا

10-4-1 حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي بما في ذلك الأجور ومدفوعات الحماية الاجتماعية

بلغت حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي (37.7%) لسنة 2016 متضمنة الأجور ومدفوعات الحماية الاجتماعية حسب تقارير مديرية الحسابات القومية .

الهدف الحادي عشر	جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة	

يمكن تخفيف أوجه إنعدام المساواة في المناطق الحضرية من خلال جعل المدن أكثر أماناً ومراعاة البيئة عبر تخطيط قوي ومخصص حسب المناطق كما يمكن تحسين التخطيط عبر تشجيع تطوير نظام نقل مستدام في الأثنا عشر سنة القادمة وهو أمر من شأنه خفض الأثر البيئي وزيادة السلامة على الطرقات

الغاية 11-6 الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها بحلول عام 2030

11-6-1 النسبة المئوية للنفايات الصلبة الحضرية التي تجمع بإنتظام مع تفريغها نهائياً بقدر كافً مع إعتبار مجموع النفايات المتولدة عن المدينة

أشارت تقارير قسم إحصاءات البيئة في الجهاز المركزي للإحصاء الى أن النسبة المئوية للنفايات الصلبة الحضرية من مجموع المخلفات المرفوعة والتي تجمع بإنتظام مع تفريغها نهائياً بقدركاف بلغت (65.4%) في سنة 2016 أقل مقارنة بسنة 2015 حيث بلغت (79.2%) مما يتطلب التوعية بالمخاطر البيئية جراء عدم جمعها .

شكل (4) : النفايات الصلبة الحضرية التي تجمع بإنتظام

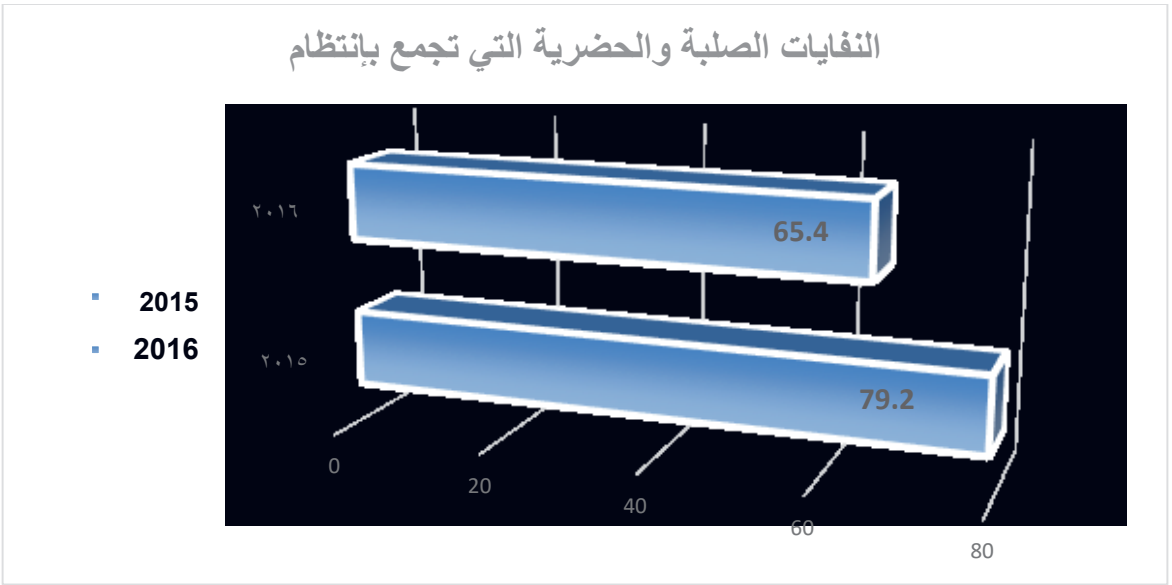

المصدر :- قسم إحصاءات البيئة / الجهاز المركزي للإحصاء

الغاية 11.B العمل بحلول عام 2020، على الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططا متكاملة من أجل شمول الجميع وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث ووضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات بما يتماشى مع إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030

11-1-B النسبة المئوية للمدن التي تنفذ استراتيجيات للحد من المخاطر والقدرة على التكيف التي تتوافق مع الأطر الدولية المقبولة

العراق يعتمد حالياً على تطبيق محاور الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030 وبالتعاون والتنسيق مع باقي الوزارات من خلال اللجنة الوزارية التنفيذية لإطار عمل سنداي للحد من مخاطر التلوث .

الهدف الثاني عشر	ضمان أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة	

الغاية 12.4 تحقيق الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة عمرها وفقا للأطر الدولية المتفق عليها والحد بدرجة كبيرة من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة بحلول عام 2020

12-4-2 معالجة النفايات وتوليد النفايات الخطرة وإدارة النفايات الخطرة بحسب نوع المعالجة

بلغت كمية النفايات المعالجة حسب بيانات قسم إحصاءات البيئة (2582) كغم / يوم يعتمد حالياً على تطبيق محاور الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030

وبالتعاون والتنسيق مع باقي الوزارات من خلال اللجنة الوزارية

التنفيذية لإطار عمل سنداي للحد من مخاطر التلوث .

الغاية 12.5 الحد بدرجة كبيرة من إنتاج النفايات من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال بحلول عام 2030

12-5-1 معدل إعادة التدوير على الصعيد الوطني وعدد أطنان المواد المعاد تدويرها

بلغ معدل إعادة تدوير النفايات على الصعيد الوطني (65,0) طن / سنة في سنة 2017 حسب بيانات وزارة الإعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة / أمانة بغداد .

يؤدي رفع مستوى التوعية حول منافع أنماط الإستهلاك والإنتاج المستدامة وتحويل الاقتصاد العراقي الى اقتصاد أخضر مراعٍ للبيئة ويخفض الى حد كبير الأثر السلبي على البيئة

الهدف الثالث عشر	إتخاذ عمل عاجل لمواجهة التغيير المناخي وتأثيراته	

يهدف الهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة الى :-

١. تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك الأخطار .
٢. إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني .
٣. تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه والحد من أثره والإنذار المبكر به .
٤. تنفيذ ما تعهدت به الأطراف من البلدان متقدمة النمو في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من الإلتزام بهدف التعبئة المشتركة لمبلغ قدره 100 بليون دولار سنويا بحلول عام 2020 من جميع المصادر لتلبية احتياجات البلدان النامية في سياق إجراءات التخفيف المجدية وشفافية التنفيذ وجعل الصندوق الأخضر للمناخ في حالة تشغيل كامل عن طريق تزويده برأس المال في أقرب وقت ممكن .
٥. تعزيز آليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة .

ولا تتوفر بيانات وطنية متوفرة عن هذا المؤشر ويتطلب توجيه الجهود نحو الاهتمام بالمناخ لما له من تأثيرات ناجمة عن الأنشطة البشرية تشكل تهديداً لحياة الأجيال ونستطيع من خلال معالجة مسألة تغير المناخ بناء عالم مستدام للجميع .

ان التصدي لتغير المناخ وآثاره يؤدي الى حماية نوعية الهواء وتحسينه وتطوير منظمة إدارة المخلفات والحد من التلوث الإشعاعي

الهدف الرابع عشر	المحافظة والاستعمال المستدام للمحيطات والبحار والموارد البحرية من أجل التنمية المستدامة	

الغاية 14.7 زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا من الاستخدام المستدام للموارد البحرية من خلال الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية والسياحة بحلول عام 2030

14-7-1 مصائد الأسماك كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

بلغت نسبة مصائد الأسماك (0,1%) في سنة 2015 كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي حسب بيانات وزارة الزراعة وفي سنة 2017 كانت كمية الأسماك النهرية (52771) طن أما كمية الأسماك البحرية فكانت نسبتها (10539) طن .

من خلال وضع سياسات للإدارة الفعالة يمكن أن يحقق للعراق تقدماً كبيراً في حماية ثروته الوطنية المتمثلة في النظم البيئية

الهدف الخامس عشر	حماية وإحياء وتعزيز الاستعمال المستدام للنظم الأرضية الإيكولوجية والإدارة المستدامة للغابات ومواجهة التصحر ووقف وعكس مسار تدهور الأراضي ووقف فقدان التنوع البيولوجي	١٤ الحياة تحت الماء

الغاية 15.1 ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها ولا سيما الغابات والأراضي الرطبة والجبال والأراضي الجافة وضمان استخدامها على نحو مستدام وذلك وفقا للالتزامات بموجب الاتفاقات الدولية بحلول عام 2020

15-1-1 مساحة الغابات كنسبة مئوية من مجموع مساحة اليابسة

بلغ إجمالي مساحة الغابات الطبيعية في العراق عدا إقليم كردستان لسنة 2016 (638,220) دونم من إجمالي مساحة اليابسة أما مساحة الغابات الإصطناعية والتي تشمل مساحة غابات مشاريع دائرة الغابات والتصحر فقد بلغت (16,538) دونم .

تتضمن حماية النظم الأيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز إستخدامها على نحو مستدام الحد من تدهور الأراضي ومكافحة التصحر والمحافظة على التنوع الإحيائي

الهدف السادس عشر	تعزيز مجتمعات سلمية وشاملة من أجل التنمية المستدامة وتوفير فرص الوصول إلى العدالة وبناء مؤسسات فعالة ومسؤولة وشاملة على كافة المستويات	

يستحق العراق أن يتمتع بالسلام والإستقرار والعدالة ومؤسسات فعالة تتسم بالشفافية والنزاهة وهي أمور من شأنها ضمان حاضر ومستقبل أفضل للأشخاص الذين تخدمهم

الغاية 16.1 الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان

16-1-1 عدد ضحايا القتل العمد لكل 100000 ألف نسمة بحسب العمر والجنس

بلغت نسبة القتل العمد في السجلات الإدارية لوزارة الداخلية (1513) جريمة في سنة 2017 وهي منخفضة عن ما سجلت في سنة 2016 والبالغة (1644) جريمة وهو ما يعكس التحسن النسبي في الوضع الأمني .

الغاية 16.2.2 إنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم

16-2-2 عدد ضحايا الإتجار بالبشر لكل 100000ألف نسمة بحسب العمر والجنس وشكل الإستغلال

بلغ عدد ضحايا الإتجار بالبشر بالعراق في سنة 2017 (53) ضحية حيث يمثل هذا العدد عدد الضحايا المسجلين في سجلات وزارة الداخلية وبواقع (19) ضحية انثى مقابل (18) ضحايا من الرجال .

أما في العام 2016 فقد بلغ العدد (44) ضحية وبواقع (13) ضحية انثى مقابل (10) ضحايا من الرجال مما يؤشر بشكل سلبي على تنامي هذه الظاهرة وضرورة الاهتمام بالأمن وعدم تفشي مثل هكذا ظواهر سلبية تدمر بنية المجتمع .

الغاية 16.6 إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات

16-6-1 النفقات الحكومية الرئيسية كنسبة من الميزانية الأصلية المعتمدة بحسب القطاع

بلغت نسبة النفقات الحكومية الرئيسية (25.7) حسب القطاعات (الصناعة ، المباني والخدمات ، النقل والاتصالات ، الزراعي ، التربية والتعليم) .

الهدف السابع عشر	تقوية وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة	

يتطلب نجاح خطة التنمية المستدامة على الصعيد الوطني عمل شراكات ناجحة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني وفق رؤية شاملة مبنية على قواعد وقيم ورؤية مشتركة تضع الناس والكوكب في القلب من هذه الجهود

الغاية 17.1 تعزيز تعبئة الموارد المحلية بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات

17-1-1 الإيرادات الحكومية الإجمالية (بحسب المصدر) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

حسب بيانات وزارة المالية بلغت الإيرادات الحكومية الإجمالية (81.7) ترليون دينار عراقي في سنة 2016 وتشكل النسبة (41.5%) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .

الغاية 17.1.2 تعزيز تعبئة الموارد المحلية بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات

17-1-2 نسبة الميزانية المحلية الممولة من الضرائب المحلية

بلغت نسبة الميزانية المحلية الممولة من الضرائب المحلية (8%) حسب تقارير مديرية الحسابات القومية لسنة 2016.

الغاية 17.8 التفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا وآلية بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نمواً بحلول عام 2017 وتعزيز استخدام التكنولوجيات التمكينية ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

17-8-1 نسبة الأفراد الذين يستخدمون الأنترنيت

بينت نتائج مسح إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات للأسر والأفراد أن نسبة الأفراد الذين يستخدمون الأنترنت ممن أعمارهم (5) سنوات فأكثر ، الذكور (17.6%) والاناث (8.6%) لسنة 2014.